S/2020/1105

الأمم المتحدة

Distr.: General
11 November 2020
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في مالي

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الثالث للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في مالي. وهو يغطي الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2017 إلى 31 آذار/مارس 2020، وتركز المعلومات التي يتضمنها التقرير على الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، ومرتكبي هذه الانتهاكات، والسياق الذي وقعت فيه.

ويركز التقرير على المناطق الوسطى والشمالية من مالي، ويعرض اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من جانب جميع أطراف النزاع. ويقدم أيضا تفاصيل عن التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات الرامية إلى إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جنوب السودان وتحسين حماية الأطفال.





091220 271120 20-14989 (A)

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة، هو التقرير الثالث للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في مالي الذي يقدَّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وهو يغطي الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2017 إلى 31 آذار/مارس 2020، ويصف اتجاهات وأنماط ما وقع من انتهاكات جسيمة بحق الأطفال منذ التقرير السابق (S/2018/136)، والتقدم المحرز في إنهاء تلك الانتهاكات ومنعها، إعمالا للتوصيات الواردة في التقرير السابق ولاستنتاجات الفريق العامل (S/AC.51/2018/1/Rev.1). وقد تحققت من الانتهاكات الواردة في التقرير فرقةُ العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في مالي، التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وحيثما أمكن، حُددت أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. وقد تعرقلت القدرة على التحقق من المعلومات أحيانا بسبب انعدام الأمن أو القيود المفروضة على إمكانية الوصول. ومن ثم، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تمثل النطاق الكامل للانتهاكات التي ارتُكبت في مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

2 - ويركز التقرير على اتجاهات الانتهاكات في المناطق الوسطى والشمالية بمالي التي ارتكبتها أطراف النزاع كافة، بما في ذلك الجماعات المسلحة التي تشكلت منذ التقرير السابق للأمين العام. وقد أدرجت في قوائم مرفقيْ آخر تقرير سنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525)، أسماء كل من حركة أنصار الدين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا لضلوعها في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وارتكابها حالات اغتصاب وغيرها من مظاهر العنف الجنسي بحقهم. وقد أدرج ائتلاف الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المنتسبة إليه، لقيامه بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية

3 - أجريت الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس الذي كان يشغل المنصب آنذاك في 29 تموز/يوليه 2018، وأجريت الانتخابات التشريعية في 29 آذار/مارس 2020. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير توقيع ميثاق السلام في مالي بين حكومة مالي والأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2018، مما يمثل زخما متجددا لمواصلة عملية سلام أكثر شمولا والتعجيل بها. وقد عُقد الحوار الوطني الشامل للجميع في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، بمشاركة ممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب وجماعات الشتات، في جلسات على الصعيد المحلي وعلى مستوى المقاطعات والمناطق. ومنذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وخارج نطاق هذا التقرير، تدهورت الحالة تدهورا كبيرا، وبلغت ذروتها في انقلاب وقع في 18 آب/أغسطس 2020. وفي وقت إعداد هذا التقرير في أيلول/سبتمبر 2020، تم تعيين حكومة انتقالية (انظر S/2020/952).

4 - وظل التقدم بطيئا في بسط سلطة الدولة في الشمال، وتجميع المقاتلين، وإدماج الجماعات المسلحة في أجهزة الأمن الوطني، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقَّع عام 2015. ومع ذلك، هناك تطورات جديرة بالملاحظة فيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون. وقد صدر قانون الوفاق الوطني في تموز/يوليه 2019، وهو يحدد التدابير الرامية إلى تعزيز المصالحة في أعقاب أزمة عام 2012. وتشمل هذه التدابير وقف الملاحقات القضائية ضد الأشخاص الذين يُحتمل أنهم ارتكبوا جرائم ولكنهم أعربوا عن ندمهم على ذلك، وتعويض الضحايا، وإعادة إدماج أولئك الذين نبذوا العنف في المجتمع.

ولكن نطاقه لا يشمل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والاغتصاب، والجرائم التي لا تسقط بالتقادم. وفي تموز/يوليه 2019، صدر قانون يوسّع نطاق اختصاص الوحدة القضائية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية[1] ليشمل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، مما سيتيح أساسا تستند إليه الوحدة لمقاضاة مرتكبي الهجمات الواسعة النطاق على المدنيين. وفي 5 أيلول/سبتمبر 2019، تلقت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة 000 16 شهادة، منها 660 شهادة لأطفال. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، عُقدت أول جلسة استماع تجريبية علنية تركز على العنف ضد الأطفال من بين قضايا أخرى، وسوف يسترشد بها في خمس جلسات أخرى من المقرر عقدها في عامي 2020 و 2021.

5 - وأحرز تقدم فيما يتعلق بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يتطلبه اتفاق السلام والمصالحة، وذلك بإجراء فحص مسبق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأكثر من 000 74 من المقاتلين السابقين في مناطق غاو وميناكا وموبتي وكيدال وتمبكتو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بدأت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج، على النحو الذي دعا إليه اتفاق السلام والمصالحة، عملية سريعة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين في إطار آلية تنسيق العمليات[2]. وفي 7 أيار/مايو 2020، تم نشر 189 1 فردا عسكريا في شمال مالي كجزء من الوحدات المعاد تشكيلها في القوات المسلحة الوطنية. وقد أُدمج ما مجموعه 330 1 مقاتلا سابقا من الجماعات المسلحة في قوات الدفاع والأمن المالية.

6 - وظل الوضع الأمني في وسط وشمال مالي متقلباً، وفي عام 2019 اعتمد البرلمان مشروع قانون يمدد حالة الطوارئ لمدة عام في جميع أنحاء البلد منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وقد تميزت هذه الفترة بعمليات لمكافحة الإرهاب قامت بها القوات الوطنية والدولية، ومواجهات بين الجماعات المسلحة ومجتمعاتها المحلية، فضلا عن عمليات اختطاف السيارات وعمليات القتل المستهدف في جميع أنحاء البلد. وظلت الهجمات والتهديدات بشن هجمات على المستشفيات والمدارس والأفراد المحميين، وزيادة عدد المدارس المغلقة وعمليات الاختطاف واللصوصية المسلحة والكمائن، تؤثر على الأطفال. وعلاوة على ذلك، وقع وسط مالي في دوامة من العنف والانتقام بسبب النزاعات الطائفية المتنامية التي تفاقمت بسبب وجود جماعات مسلحة، بما فيها الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعات إرهابية. وشهدت المنطقة هجمات عنيفة على السكان المدنيين تسببت في عمليات قتل وتشريد جماعي، كما أثرت سلبا على حياة الأطفال ورفاههم. فعلى سبيل المثال، أسفر الهجوم الذي وقع في آذار/مارس 2019 على قرية أوغوسوغو في منطقة موبتي من قبل صيادين تقليديين من الدوزو عن مقتل ما لا يقل عن 85 طفلاً. واستمرت أيضا أعداد كبيرة من الهجمات على نطاق أصغر ضد القرى، بما في ذلك أعمال انتقامية. ومنذ شباط/فبراير 2018، وفي محاولة للتخفيف من التهديدات الأمنية، فرضت الحكومة قيودا على تداول الدراجات النارية والشاحنات الصغيرة في مناطق موبتي وسيغو وتمبكتو.

---

(1) اعتمد المرسوم رقم 2015-0723 بشأن تنظيم وأساليب عمل الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(2) تتألف من أعضاء في قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة، وهي مسؤولة عن إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية تدريجيا في شمال مالي، وتنسيق الدوريات المختلطة وتأمين مواقع التجميع وحماية السلطات المؤقتة.

7 – وغدت الهجمات المسلحة أكثر تطورا وتواترا وأصبحت مُحكَمة التنسيق، إذ استخدمت فيها أساليب من قبيل الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على المركبات، والأجهزة المتفجرة المتحكم فيها عن بعد، والنيران غير المباشرة. وقد أدى عدم سيطرة الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة على بعض المناطق التي تعمل فيها إلى زيادة كبيرة في أنشطة الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعات إرهابية، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين[3]، التي تستهدف القوات المالية وقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الدولية، فضلا عن المدنيين. ووسعت الجماعات التي صنفت على أنها جماعات إرهابية نطاق نفوذها في العديد من المناطق، وكان بعضها يعمل كجهات رئيسية لتقديم خدمات الأمن، مما أسفر عن مستويات مختلفة من القبول لدى المجتمعات المحلية.

8 – وتتزايد صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال مالي ووسطها بسبب العمليات الإجرامية وأنشطة الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية. وظل عدد الحوادث الأمنية التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني، ومعظمها متصل باللصوصية، مرتفعاً. واتسمت الحالة الإنسانية بزيادة حادة في عدد المشردين داخليا في وسط وشمال مالي. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، زاد عدد المشردين داخلياً إلى أكثر من الضعف منذ عام 2019، حيث سُجل 998 250 مشرداً داخلياً في نيسان/أبريل 2020، واستضافت منطقة موبتي أكبر عدد من المشردين (481 102 مشرداً). وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ما مجموعه 4,3 ملايين شخص، منهم 77 في المائة من النساء والأطفال، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، بزيادة قدرها 1,1 مليون شخص مقارنة بعام 2019. وبحلول منتصف آذار/مارس 2020، كانت جميع المدارس قد أغلقت أبوابها على نطاق البلد بسبب تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ثالثا – أطراف النزاع في مالي

9 – منذ التقرير السابق، ظهرت جماعات مسلحة جديدة ومنشقة، وزاد بعضها من أنشطتها العنيفة، ولا سيما في وسط مالي. وتم إنشاء جماعة دان نا أمباساغو[4] التي أعلنت نفسها جماعة للدفاع عن النفس في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في منطقة موبتي بهدف ملء الفراغ في غياب سلطات الدولة، لحماية أراضي الدوغون وسكانها. فالجماعة مهيكلة ومنظمة بشكل جيد في أجنحة مختلفة، بما في ذلك جناح سياسي وتسلسل هرمي يشبه الجيش، مع وجود هيكل يضم قادة السرايا والكتائب. وقد حلّت الحكومة الجماعة رسمياً في 24 آذار/مارس 2019، لكنها لا تزال نشطة. ونُسبت المجازر في قرى فولاني في منطقة موبتي إلى الجماعة خلال عامي 2019 و 2020. وتوجد جماعات أخرى من الصيادين المحليين أيضا الذين يشار إليهم باسم الدوزو، وتتألف من أعراق مختلفة، لكنها تضم أساسا البامبارا والدوغون، في مناطق قريبة من دوينتزا ودجيني وسيغو في منطقة موبتي. وهذه الجماعات ليس لديها نفس التنظيم العسكري مثل جماعة دان نا أمباساغو.

---

(3) جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هي تحالف مكون من جماعات مصنفة على أنها جماعات إرهابية، بما في ذلك جماعة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وجبهة تحرير ماسينا، والمرابطون.

(4) تُعرف بجماعة الصيادين الذين "يثقون/يؤمنون بالله" أو "يضعون ثقتهم في الله" بلغة الدوغون.

10 - وأدت أزمة القيادة داخل ائتلاف الجماعات المسلحة إلى انقسامه، مع ظهور فصيلين معارضين في عام 2019. ويقود أحدهما هارونا توره (التنسيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة)، وبدعم من أحمد ولد سيدي محمد (الحركة العربية الأزوادية - ائتلاف الجماعات المسلحة) وحب الله آغ حمزاتا (جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم - غاتيا). ويتزعم الفصيل الثاني فهد آغ المحمود (غاتيا) ويدعمه مولاي أحمد ولد مولاي (الحركة العربية الأزوادية - ائتلاف الجماعات المسلحة) والحسن دجيتي (التنسيقية الأولى). وتوفي هذا الأخير في 5 أيار/مايو 2020، ولا يزال بديله مجهولاً.

11 - وقد تم تشكيل تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية في أوائل عام 2020 بهدف إنشاء ائتلاف[5] من الجماعات المسلحة التي لا تشكل جزءاً من ائتلاف الجماعات المسلحة أو تنسيقية حركات أزواد. وتتألف تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية من الحركة الشعبية لإنقاذ أزواد، وحركة إنقاذ أزواد - فصيل تشاماناماس؛ والمؤتمر من أجل العدل في الأزواد، والجبهة الشعبية لأزواد بقيادة جيمي المتمرد، والتنسيقية الثالثة للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة تحت قيادة المدعي العام ماهاماني الحسن مايغا.

رابعا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من 764 1 انتهاكا خطيرا تضرر منه 092 1 طفلا (251 فتاة، و 811 فتى، و 30 مجهولي الجنس)، بما في ذلك بعض الأطفال الذين كانوا ضحايا لانتهاكات متعددة. ويمثل ذلك زيادة حادة مقارنة بالتقرير السابق، الذي شمل فترة أطول مدتها ثلاث سنوات ونصف السنة وتم خلالها التحقق من وقوع 740 انتهاكا جسيما تضرر منه 507 أطفال. وقد ازدادت جميع فئات الانتهاكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء فئة الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، التي يُقدر رغم ذلك أن الإبلاغ عنها غير كاف بشكل كبير. ومن دواعي القلق أن تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم بلغ ذروته في عام 2019. ويمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير بالزيادة في حدة النزاع، ولا سيما في المناطق الوسطى التي شهدت تدهورا شديدا في الحالة الأمنية والإنسانية في أعقاب تصاعد العنف الطائفي، بما في ذلك العنف بين طائفتي الدوغون والفولاني، ووجود جماعات مسلحة، بما فيها الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعات إرهابية. وثمة اتجاه آخر مثير للقلق يتمثل في الزيادة الحادة في عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات التي تم التحقق منها، والتي زادت بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ التقرير السابق. وهناك أيضا مسألتان تثيران قلقا بالغا فيما يتعلق بحماية الأطفال، وهما الوصول الآمن للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن احتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة.

13 - وفي غالبية الانتهاكات التي تم التحقق منها (52 في المائة)، لم يكن من الممكن إسناد المسؤولية إلى طرف معين في النزاع، في حين أن معظم الحالات المتبقية كانت تعزى إلى جماعات مسلحة (44 في المائة). وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن 52 انتهاكاً خطيراً، وهو ما يمثل نسبة 3 في المائة تقريباً من مجموع الانتهاكات. وعموما، كانت منطقة موبتي هي الأكثر تضررا، حيث سجل فيها أكبر عدد من الانتهاكات الخطيرة (666 انتهاكا)، تليها غاو (394 انتهاكا)، وكيدال (251 انتهاكا)، وتمبكتو (185 انتهاكا)، وميناكا (138 انتهاكا)، ومناطق أخرى.

(5) لا تَعتبر لجنة متابعة الاتفاق، وهي هيكل رصد اتفاق السلام والمصالحة، تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية مجموعة ائتلافية ثالثة (بالإضافة إلى تنسيقية حركات أزواد وائتلاف الجماعات المسلحة).

ألف - التجنيد والاستخدام

14 - تحققت فرقة العمل القطرية من 516 حالة تجنيد واستخدام أطفال تضرر منها ما مجموعه 513 طفلا (60 فتاة، و 453 فتى)، تتراوح أعمارهم بين 9 سنوات و 17 سنة. وتم تجنيد ثلاثة فتيان مرتين (مرة من قبل غاتيا ومرة من قبل الحركة الوطنية لتحرير أزواد). ويمثل عدد الحالات زيادة بمقدار الضعفين تقريبا مقارنة بالتقرير السابق (283 طفلا). وعُزيت حالات إلى القوات المسلحة المالية (45 طفلا) والجماعات المسلحة (468 طفلا). وكانت الجماعات المسلحة الموقعة والجماعات المنشقة عنها هي الجهات الرئيسية المسؤولة عن ارتكاب أكثر من ثلثي حالات التجنيد والاستخدام (376 حالة). وتم تجنيد ما مجموعه 202 من الأطفال من قبل تنسيقية الحركات الأزوادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد (132)، والحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية (35)، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (34)، وعضو مجهول الهوية في تنسيقية الحركات الأزوادية (1))، يليها ائتلاف الجماعات المسلحة (151)، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (58)، وغاندا لاسال إيزو (41)، وغاندا كوي (19)، والحركة العربية الأزوادية - ائتلاف الجماعات المسلحة (10)، وغاندا إيزو (8)، وجبهة تحرير المناطق الشمالية (5)، وأعضاء غير محددي الهوية في ائتلاف الجماعات المسلحة (10)). وقامت مجموعات منشقة من ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية بتجنيد واستخدام 23 طفلاً (التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة (15)، وفرع غير محدد من التنسيقية الأولى أو الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة (3)، والمؤتمر من أجل العدل في الأزواد (3)، وحركة إنقاذ أزواد (2)). وكانت الجماعات المسلحة المصنفة على أنها جماعات إرهابية مسؤولة عن 39 حالة، وهي: جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (34) (جبهة تحرير ماسينا (27)، وأنصار الدين (4)، والمرابطون (1)، وعناصر أخرى من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (2))، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (1)، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (1)، وجماعات مسلحة غير معروفة (3). وشملت الجهات الأخرى المسؤولة عن هذه الانتهاكات صيادي الدوزو التقليديين (4)، وجماعة دان نا أمباساغو (2)، وجماعات مسلحة مجهولة الهوية (47). وكانت القوات المسلحة المالية مسؤولة عن تجنيد واستخدام 45 طفلاً، جميعهم من الفتيان.

15 - ووقعت حالات التجنيد التي تم التحقق منها في الفترة بين عامي 2014 و 2020، وقد تم التحقق من جميع الحالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت المنطقة الأكثر تضررا هي كيدال التي تم التحقق فيها من 197 حالة، تليها غاو (189 حالة)، ومناكا (52 حالة)، وموبتي (41 حالة)، وتمبكتو وسيغو (12 حالة لكل منهما). وتم التحقق من تجنيد عشرة أطفال في بلدين مجاورين. وتلقى الأطفال تدريبا عسكريا، واستخدموا كمقاتلين. واستُخدم آخرون في أدوار الدعم، مثل العمال المنزليين والسعاة والطهاة والسائقين والحراس وأفراد الدوريات ونقاط التفتيش.

16 - وللمرة الأولى منذ عام 2014، تم التحقق من أن 45 طفلاً، جميعهم من الفتيان، كانوا ملحقين بالقوات المسلحة المالية في منطقة غاو في عام 2019 (24 طفلاً) وفي عام 2020 (21 طفلاً). وتتراوح أعمارهم جميعا بين تسع سنوات و 16 سنة، وكانوا يستخدمون كعمال منزليين وسعاة. وفي أعقاب الأنشطة الدعوية، بما في ذلك أنشطة فرقة العمل القطرية، أُفرج عن جميع الفتيان وجرى تسليمهم لأسرهم خلال الربع الأول من عام 2020، وما فتئوا يتلقون الدعم من شركاء اليونيسف في مجال إعادة الإدماج.

17 - ولوحظ اتجاه مستمر نحو الزيادة في عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم منذ التقرير السابق. وبلغ عدد الانتهاكات ذروته في عام 2019، عندما تم التحقق من 215 حالة، بعدما كانت 114 حالة في عام 2018، و 25 حالة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2017. وظلت الأعداد مرتفعة في الربع الأول من عام 2020، حيث تم التحقق من تجنيد 159 طفلاً واستخدامهم. واستند تجنيد الأطفال إلى حد كبير إلى التجنيد على مستوى المجتمع المحلي، وفي كثير من الحالات شجعت الأسر الأطفال على الانضمام إلى الجماعات. وبالإضافة إلى ذلك، سعى الأطفال والشباب المنقطعون عن الدراسة والعاطلون عن العمل إلى الالتحاق بالجماعات كوسيلة لكسب المال. ومع إغلاق مئات المدارس في شمال ووسط مالي، وانعدام فرص كسب الرزق أو انسداد آفاق تحقيق مستقبل أفضل، لم ير الكثير من الأطفال سوى بدائل قليلة للانضمام إلى الجماعات المسلحة.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الجماعات المسلحة بتجنيد واستخدام 60 فتاة تتراوح أعمارهن بين 11 و 14 عاما، مما يمثل أكثر من 11 في المائة من الأطفال الذين تم تجنيدهم واستخدامهم، وهو تقريبا ضعف العدد الذي تم التحقق منه في التقرير السابق. وتعرضت 29 من الفتيات للانتهاك الجنسي أثناء ارتباطهن بالجماعات المسلحة. واستخدمت الفتيات الأخريات كطاهيات وحطابات. وتلقت فرقة العمل القطرية ادعاءات تشير إلى أن عددا غير محدد من الفتيات يتلقين تدريبا عسكريا ليكن جاهزات للقتال. ومن شأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وزيادة إمكانية حصول ضحايا العنف الجنسي من النساء على الخدمات والبرامج، تهيئة فرص للتعرف بشكل أفضل على عدد الفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

19 - أُسر ما مجموعه 94 فتى تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 سنة من قبل قوات الدفاع والأمن المالية (38)، وعملية بارخان (36)، وفي عمليات مشتركة للقوات المسلحة المالية وقوات بارخان (14)، أو تم القبض عليهم من قبل مجموعة غاتيا وحركة إنقاذ أزواد، والقوات المشتركة لغاتيا/حركة إنقاذ أزواد (1 لكل منهما)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (3) لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. ومن بين الأطفال الذين أُلقي القبض عليهم 10 فتيان تم القبض عليهم وتسليمهم في عام 2019 من قبل قوات بارخان، التي عرّفتهم كبالغين، إلى المدعي العام لمكافحة الإرهاب في باماكو. وتم أسر الفتيان في عام 2017 (7)، و 2018 (31)، و 2019 (56). ومن بين المجموع، سُلم 79 فتى إلى الجهات الفاعلة الوطنية في مجال حماية الطفل بعد فترات احتجاز لدى السلطات الوطنية تصل إلى سنة واحدة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ظل 15 فتى محتجزين لدى الحكومة لأنهم يعتبرون بالغين. وقد أعيق الإفراج عن الأطفال من الاحتجاز الحكومي بسبب عدم وجود وثائق مدنية صالحة لإثبات أعمارهم. ودعت فرقة العمل القطرية السلطات المالية إلى اعتماد إجراءات بديلة لتقييم السن لمنع حدوث مزيد من التأخير.

20 - وأبلغ الأطفال عن سوء الأوضاع في مرافق الاحتجاز الحكومية، وعن سوء المعاملة، في بعض الحالات، أثناء اعتقالهم واحتجازهم من قبل قوات الدفاع والأمن المالية، لا سيما في موبتي وغاو. فعلى سبيل المثال، تعرض فتى يبلغ من العمر 12 عاماً، اعتقلته قوات الدفاع والأمن المالية في 12 كانون الأول/ديسمبر 2018 في منطقة موبتي، للعنف البدني الخطير من قبل تلك القوات، وحُرم من الرعاية الطبية مما أدى إلى بتر ذراعه اليمنى وإصبعين من يده اليسرى. وحُرم فتى آخر عمره 16 عاماً، اعتُقل في

8 يوليه/تموز 2018 في منطقة غاو من قبل قوات الدفاع والأمن المالية واحتُجز في ظروف تهدد حياته، من العلاج الطبي أثناء احتجازه الذي استمر شهراً واحداً. وفي نهاية المطاف، لم تُقدم له الرعاية الطبية إلا بعد جهود الدعوة النشطة التي بذلها فرقة العمل القطرية. ودعت فرقة العمل القطرية السلطات المعنية إلى فتح تحقيقات في حالات سوء المعاملة.

باء - القتل والتشويه

21 - تعرض ما مجموعه 495 طفلا (135 فتاة، و 331 فتى، و 29 طفلا مجهولي الجنس) تتراوح أعمارهم بين بضعة أشهر و 17 سنة للقتل (306) والتشويه (189)، مما يمثل زيادة حادة مقارنة بالتقرير السابق (146 إصابة بين الأطفال). ونُسبت الانتهاكات إلى مجموعات من صيادي الدوزو التقليديين، معظمهم من قبيلة الدوغون الإثنية (122)، وصيادي دوزو تقليديين آخرين الذين لم يتسن إثبات انتمائهم العرقي بوضوح (59)، وعناصر مسلحة من الفولاني (44)، وجبهة تحرير ماسينا (10)، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (4)، وتنسيقية حركات أزواد (3)، والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة وجماعة دان نا أمباساغو (2 لكل منهما)، وحركة إنقاذ أزواد (1). ونُسبت إصابات أخرى بين الأطفال إلى قوات الدفاع والأمن المالية (4) وقوات بارخان (2)، وشُوه أربعة أطفال خلال اشتباكات بين مجموعة مسلحة مجهولة الهوية وقوات بارخان. وتعذر عزو الإصابات المتبقية بين الأطفال (238) إلى جماعة مسلحة معينة مسؤولة عنها. ومن بين هذه الإصابات التي تعذر تحديد الجهة المسؤولة عنها، وقعت 148 إصابة نتيجة نيران متقاطعة وهجمات ضد المدنيين من قبل عناصر مسلحة لم يتسن تحديد هويتها، و 90 بسبب حوادث تتعلق بمتفجرات من مخلفات الحرب وأجهزة متفجرة يدوية الصنع لم يتسن تحديد الجهة المسؤولة عنها.

22 - وقد وقع أكبر عدد من الإصابات التي تم التحقق منها بين الأطفال في عام 2019 (296 إصابة)، وهي زيادة حادة مقارنة بـ 129 إصابة تم التحقق منها خلال عام 2018 و 23 إصابة في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2017، في حين تم التحقق من مقتل 47 طفلاً وتشويههم خلال الربع الأول من عام 2020. وكانت منطقة موبتي الأكثر تضرراً (376 إصابة، أو 76 في المائة)، تليها غاو (69 إصابة)، وتمبكتو (23 إصابة)، وكيدال (17 إصابة)، وميناكا (8 إصابات)، وسيغو (إصابتان). وقد قُتل معظم الأطفال وشُوهوا (400) خلال هجمات ضد المدنيين أو عندما انخرطوا في أعمال قتالية مباشرة بين أطراف النزاع أثناء هجمات صاروخية ونيران متقاطعة. وقُتل الأطفال الباقون أو شوهوا (95) نتيجة لاستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع ومتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك القنابل اليدوية.

23 - وأوجد غياب سلطة الدولة وقوات الأمن في أجزاء من المناطق الشمالية والوسطى فراغاً، حيث ظل المدنيون يواجهون تهديدات أمنية شديدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت الأسباب الرئيسية لقتل الأطفال وتشويههم هي النيران المتقاطعة والمواجهات المسلحة، مع تزايد عدد الأطفال المتضررين. وعلى سبيل المثال، وقعت في هذه السياقات 13 من أصل إجمالي 23 إصابة بين الأطفال في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2017، وارتفعت الأعداد بشكل مطرد من 89 من أصل 129 إصابة في عام 2018 إلى 260 من أصل 296 إصابة في عام 2019. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2020، وقعت 47 إصابة في صفوف الأطفال، من بينها 38 إصابة بسبب مواجهات مسلحة وهجمات على المدنيين.

24 - ومن بين 95 طفلاً قُتلوا وشـــوهوا في حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـــنع والمتفجرات من مخلفات الحرب، وقعت عشر إصابات خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2017، و 40 في عام 2018، و 36 في عام 2019، وأصـيب تسـعة أطفال خلال الربع الأول من عام 2020. ولم يتسـن تحديد هوية مرتكبي معظم هذه الحوادث (90) باسـتثناء حادثة واحدة نُسـبت إلى جبهة تحرير ماسـينا قُتل فيها فَتيان، وحادثة أخرى نُسـبت إلى جماعة نصـرة الإسـلام والمسـلمين. وفي هذه الحادثة الأخيرة، تعرض ثلاثة فتيان للتشـويه عندما اصـطدمت الحافلة المدنية التي كانوا يسـتقلونها بجهاز متفجر يدوي الصـنع. ووقع الحادثان كلاهما في منطقة موبتي.

25 - وفي منطقـة موبتي، ظـل الأطفـال يتحملون وطـأة العنف والنزاع الطـائفي بين طـائفتي الـدوغون والفولاني، الذي تفاقم بسبب وجود جماعات مسلحة، بما في ذلك الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعات إرهابية. وأدى الهجوم الذي شـنه صـيادو الدوزو التقليديون في 23 آذار/مارس 2019 على قريـة أوغوسـوغو الفولانيـة إلى قتل 85 طفلاً، من بين أفراد آخرين. وتعرضـت القريـة لهجوم آخر في 14 شـباط/فبراير 2020 من قبل أفراد مسـلحين زُعم أنهم من جماعة الدوغون، مما أسـفر عن مقتل خمسـة أطفال. وبالإضـافة إلى ذلك، أحرق المهاجمون أيضـا أماكن مخصـصـة للعب وألعابا تم التبرع بها. وبالمثل، فإن الهجوم على قرية سـوبان دا الذي شـنته عناصـر مسلحة من الفولاني في 9 حزيران/يونيه 2019 أودى بحيـاة أكثر من 35 مـدنيـا من الـدوغون، من بينهم 22 طفلا. وفي الفترة من كـانون الثـاني/ينـاير إلى آذار/مارس 2020، وثّقت فرقة العمل القطرية 11 هجوماً تعرضـت له قرى الدوغون، على يد عناصـر مسـلحة مزعومة من الفولاني، وقرى الفولاني على يد عناصـر مسـلحة مزعومة من الدوغون. وأسـفرت هذه الهجمات عن مقتل 14 طفلا وتشويه أربعة أطفال واختطاف ستة أطفال من قريتي الدوغون والفولاني.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

26 - تحققت فرقة العمل القطريـة من أن 74 طفلة، وهن فتيات تتراوح أعمارهن بين 11 و 17 عاما، تعرضـن للعنف الجنسـي، بما في ذلك الاغتصـاب (41)، والتحرش الجنسـي (20)، والزواج القسـري (7)، ومحاولة الاغتصـاب (6)، مقارنة بعدد الضـحايا البالغ 95 طفلة، الذي تم التحقق منه في التقرير السـابق. ووقعت الانتهاكات في مناطق غاو (24)، وميناكا (22)، وموبتي (17)، وتمبكتو (11). وبما أن الإبلاغ عن حوادث ممارسـة العنف الجنسـي المتصـل بالنزاع ضـد الأطفال لا يزال ضـعيفا إلى حد كبير، يُعتقد أن عدد الحالات الفعلية أعلى من ذلك بكثير. ولم يتسـن عزو معظم الحالات التي تم التحقق منها إلى جهة مسلحة معينة (51)، في حين نُسبت الحالات المتبقية إلى غاتيا (11)، والحركة الوطنية لتحرير أزواد (9)، وعناصـر غير محددة من كل من التنسـيقية الأولى أو الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة وحركة إنقاذ أزواد وقوات الدفاع والأمن المالية (1 لكل منها). وسُـجل أكبر عدد من الحالات التي تم التحقق منها خلال الأشـهر الثلاثة الأولى من عام 2020 (25 حالة)، في حين ظلت الأرقام في السـنوات السـابقة ثابتة، حيث تم التحقق من 10 حالات بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسـمبر 2017، و 20 حالة في عام 2018، و 19 حالة في عام 2019.

27 - وتعرضـت 20 من بين 74 فتاة تتراوح أعمارهن بين 11 و 14 عاماً للتحرش الجنسـي خلال ارتباطهن بغاتيا (10) والحركة الوطنية لتحرير أزواد (9) وحركة إنقاذ أزواد (1) بين عامي 2017 و 2020 في بلدية ودوائر ومناطق ميناكا. ووقعت أعمال عنف جنسـي أيضـا أثناء الهجمات على القرى. وعلى سـبيل

المثال، في عام 2019، اختُطفت فتاة مشـردة داخليا تبلغ من العمر 15 عاما واغتُصـبت في محيط مدينة غوندام بمنطقة موبتي على أيدي أفراد مسلحين مجهولين هاجموا قريتها. وأطلق سراح الضحية التي اختطفت مع عدد غير محدد من الفتيات الأخريات، بعد سـاعات قليلة وتلقت الرعاية الطبية اللازمة. وفي كانون الثاني/يناير 2020، اختُطفت أربع فتيات وتزوجن قسراً من عناصر مسلحة مجهولة الهوية في قرية تقع جنوب غورما راروس في منطقة تمبكتو. والمنطقة التي وقع فيها الحادث تقع تحت سيطرة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، اللذين تفيد التقارير بأن عناصرهما تمارس ضـغطاً قوياً على السـكان المحليين من خلال عمليات القتل المسـتهدف، والتهديد بالقتل، والاختطاف، وتشجيع الزواج القسري والمبكر.

28 - وعلى نحو ما ورد التقرير السابق، كان رصد حالات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي في مالي والإبلاغ عنها محدودين للغاية بسبب عدة عوامل، منها انعدام الأمن السائد، والخوف من عمليات الانتقام، وانعدام الحماية للضحايا والشهود، والإفلات من العقاب، والوصم، ومحدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء، والحواجز الاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، أعيق توفير المساعدات للضحايا إلى حد كبير، وذلك بسـبب نقص الموظفين المدربين تدريباً كافياً، والقيود التمويلية، وقلة عدد مقدمي الخدمات في بعض المناطق.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

29 - تم التحقق من وقوع ما مجموعه 216 هجوما على مدارس (169)، ومسـتشـفيات (47)، خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، مما يمثل زيادة تربو على ثلاثة أضـعاف، مقارنة بالتقرير السـابق (62 هجوما). ولا يزال النظامان التعليمي والصـحي الضـعيفان أصـلا متأثرين بشـدة بالنزاع والعنف القبلي وانعدام الأمن عموما، مما يؤدي إلى حرمان مئات آلاف الأطفال من حقوقهم الأسـاسـية في التعليم والرعاية الصـحية الأساسية. وتعرضت المدارس والمستشفيات للاعتداء والتدمير والحرق والنهب على أيدي جماعات مسلحة أو استُخدمت لأغراض عسكرية، وتعرض عاملون في قطاعي التعليم والصحة للتهديد والقتل.

30 - وتم التحقق من وقوع ما مجموعه 169 هجوما على مدارس في مناطق موبتي (93)، وتمبكتو (33)، وكوليكورو (21)، وغاو (9)، وميناكا (8)، وسـيغو (5). وتعذر تحديد الجهات المسـلحة المسـؤولة عن معظم الهجمات (154)، في حين أن الحالات المتبقية نُسبت إلى عناصـر مسـلحة من جماعة نصـرة الإسـلام والمسـلمين (8)، وجبهة تحرير ماسـينا (3)، وعناصـر مسـلحة من تنظيم الدولة الإسـلامية في الصحراء الكبرى، وجماعة دان نا أمباساغو، ومن الفولاني والدوزو (1 لكل منها). وحدثت زيادة في الهجمات في عام 2018 (81) مقارنة بالأشهر الستة الأخيرة من عام 2017 (19)، قبل أن تنخفض إلى 55 في عام 2019، وإلى 14 خلال الربع الأول من عام 2020.

31 - وشـملت الهجمات ضـد المدارس تهديدات شـفوية وخطية ضـد موظفي المدارس (45 في المائة)، وتدمير وحرق مرافق ومعدات (35 في المائة)، وحوادث قتل أفراد من الهيئة التعليمية (8 في المائة) أو الاعتداء عليهم (4 في المائة)، وحوادث نهب واختطاف (4 في المائة لكل منها). وعلى سبيل المثال، في عام 2017، تعرضت مدرسة ابتدائية في منطقة موبتي لهجوم من قِبل ستة عناصر مسلحة مجهولة الهوية، حيث قاموا بضـرب معلمين، وسـرقة دراجات نارية وهواتف، ونهب معدات مدرسـية، وإجبار المعلمين على إغلاق المدرسة. وفي عام 2018، أغلقت 20 مدرسة في منطقة كوليكورو أبوابها في أعقاب تهديدات موجهة

لها من عناصر مسلحة مجهولة الهوية حضرت إلى المدارس وأمرت المعلمين بإغلاق أبوابها، مما أثر على تعليم ما لا يقل عن 351 2 طالبا.

32 - ومنذ عام 2017، أسفر انعدام الأمن المرتبط بالهجمات والتهديدات بشن هجمات على مدارس وأفراد من الهيئة التعليمية عن انسحاب المعلمين في المناطق الوسطى والشمالية، كما زاد من عرقلة حصول الأطفال على التعليم. ولوحظت تطورات مثيرة للقلق في منطقتي تمبكتو وموبتي في عامي 2019 و 2020، من حرق لمدارس وقتل لمديري مدارس وتهديدات تطالب بإغلاق المدارس العلمانية وفتح مدارس قرآنية. وتواصل ازدياد إغلاق المدارس طوال الفترة المشمولة بالتقرير مع اشتداد حدة النزاع. وفي حين أغلقت 500 مدرسة في نهاية عام 2017، فحتى آذار/مارس 2020، كان ما مجموعه 261 1 مدرسة لا تزال مغلقة في مناطق موبتي وغاو وميناكا وكيدال وسيغو وكوليكورو وتمبكتو، مما أثر على تعليم ما لا يقل عن 300 378 طفل. وبحلول منتصف آذار/مارس 2020، كانت جميع المدارس قد أغلقت أبوابها على نطاق البلد بسبب جائحة كوفيد-19.

33 - وأدى استخدام المدارس لأغراض عسكرية من جانب القوات والجماعات المسلحة إلى تعطيل الحصص الدراسية. وتحققت فرقة العمل القُطرية من استخدام 20 مدرسة لأغراض عسكرية خلال عام 2017 (12) وعام 2019 (8) من قبل القوات المسلحة المالية (4)، وتنسيقية الحركات الأزوادية (4)، وائتلاف الجماعات المسلحة (2)، وصيادي الدوزو التقليديين، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، خلال عمليات مشتركة لقوات المؤتمر من أجل العدل في الأزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد، ولقوات الحركة العربية الأزوادية - ائتلاف الجماعات المسلحة (1 لكل منها)، ومن قبل جماعات مسلحة غير محددة الهوية (6)، في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وموبتي. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت مدرسة واحدة لا تزال تُستخدم من قِبل القوات المسلحة المالية في منطقة غاو على الرغم من مواصلة الجهود الدعوية من جانب فرقة العمل القُطرية.

34 - وتم التحقق من وقوع ما مجموعه 47 هجوما على مستشفيات وأفراد مشمولين بالحماية في مناطق موبتي (20)، وتمبكتو (13)، وغاو (13)، وميناكا (1)، ارتُكبت في معظمها من قِبل جماعات مسلحة غير محددة الهوية (41)، تليها عناصر مسلحة مزعومة من الدوزو (2)، وجماعة دان نا أمباساغو، وعناصر مسلحة مزعومة تابعة لقبائل الفولاني، وتنسيقية الحركات الأزوادية، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (1 لكل منها). وتم التحقق من وقوع سبع هجمات في الفترة الواقعة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2017، تلتها زيادة حادة في عام 2018 (21)، في حين تم التحقق من وقوع 14 هجوما في عام 2019، وخمسة خلال الربع الأول من عام 2020.

35 - وشملت حوادث الاعتداء على المستشفيات تهديداتٍ وعمليات اختطاف لموظفين مشمولين بالحماية، وسرقة مركبات وسيارات إسعاف تابعة لمراكز صحية، وهجمات على قوافل طبية، واقتحام لمنشآت، ومحاولات سرقة، واعتداءات على مراكز صحية وإضرام النيران فيها، وعمليات نهب لأدوية، وقتلٍ لمرضى داخل أحد المستشفيات. وفي عام 2017، استُهدف مستشفى تمبكتو الإقليمي مرتين. وقد استُهدف أول مرة في 25 تموز/يوليه، عندما أقدمت عناصر مسلحة مجهولة الهوية على اختطاف سيارة الإسعاف التابعة للمستشفى والتي كانت تنقل مريضا. وتُرك المريض على قارعة الطريق مع السائق والمسعفين. وفي حادثة ثانية، في 16 آب/أغسطس، هدد شخصان مسلحان مجهولا الهوية الممرض المناوب في المستشفى أثناء محاولة استرداد جثث أفراد من الجماعات المسلحة قتلوا أثناء هجوم على مقر بعثة الأمم

المتحدة المتكاملة في تمبكتو. وفي كانون الثاني/يناير 2018، قامت عناصــر مســلحة مجهولة الهوية، في منطقة تمبكتو، باختطاف سيارة إسعاف كانت تقل مريضــا وفريقا ينفذ حملة تطعيم. وفي أيار/مايو 2019، دخل صــيادان تقليديان مزعومان من الدوزو إلى مســتشــفى بانكاس في منطقة موبتي، وقتلا مريضــين من الفولاني مصابين بجروح. وأُلقيَ القبض على المعتديين.

هاء - الاختطاف

36 - تحققت فرقة العمل القُطرية من اختطاف 38 طفلا (10 فتيات، و 27 فتى، و 1 لم يُعرف نوع جنسه) تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 17 سنة، على يد جناة مسلحين مجهولي الهوية (25)، وصيادين تقليديين ينتمون إلى قبيلة الدوغون (7)، وعناصر مسلحة من الفولاني، وجبهة تحرير ماسينا (2 لكل منهما)، وتنظيم الدولة الإســلامية في الصــحراء الكبرى، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (1 لكل منهما). ويمثل المجموع زيادة مقارنة بالتقرير السابق (12 طفلا)، ويمكن تفسيره بتزايد انعدام الأمن وتكثيف أنشــطة الجماعات المســلحة. ولوحظت أيضــا زيادة مطردة في عدد حالات اختطاف الأطفال خلال الفترة المشــمولة بالتقرير، إذ لم توجد حالات مثبتة في عام 2017، في حين تم التحقق من تســع حالات في عام 2018، و 17 حالة في عام 2019، و 12 حالة خلال الأشــهر الثلاثة الأولى من عام 2020. وكانت موبتي أكثر المناطق تضــررا (20 حالة)، تليها مناطق تمبكتو (13)، وغاو (3)، وميناكا، وســيغو (حالة واحدة لكل منهما).

37 - ومن بين أولئك الأطفال البالغ عددهم 38 طفلا، أُطلق ســراح 10، وقُتل خمســة بعد اختطافهم، ولا يزال مكان وجود الأطفال الثلاثة والعشرين الآخرين مجهولا. وفي حين لم يتسن في جميع الحالات التحقق من غرض الاختطاف، فقد تبيّن أن فتى واحدا اختُطف بغرض التجنيد، وأن خمســة أطفال قُتلوا على أيدي مختطفيهم، وخمس فتيات تعرضن للعنف الجنسي أثناء أَسرِهن. فعلى سبيل المثال، اختُطفت فتاة تبلغ من العمر 14 عاما أولاً من قِبل عنصر من جماعة غاتيا، ثم تعرّضت بعد ذلك لاعتداء جنسي.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

38 - تحققت فرقة العمل القُطرية من وقوع 425 حادثة من حوادث منع إيصــال المســاعدات الإنســانية، وهي تعزى في معظمها إلى جناة مسلحين مجهولي الهوية (415)، يليهم كل من جماعة غاتيا (3)، وجماعة دان نا أمباســاغو، وقوات الدفاع والأمن المالية (2 لكل منهما)، وجبهة تحرير ماســينا، وتنســيقية الحركات الأزوادية، وصيادون تقليديون من قبيلة الدوغون (1 لكل منها). وتضاعف تقريبا عدد الحوادث المثبتة مقارنة بالتقرير الســابق (224). وكانت أكثر المناطق تضــررا هي موبتي (99 حادثا)، تليها غاو (87)، ثم تمبكتو (80)، وميناكا (46)، وكيدال (37)، وباماكو (23)، ومناطق أخرى (53). وشملت الحوادث سرقة سيارات (35 في المائة)، وعنفا بدنيا ضــد العاملين في مجال الأنشــطة الإنســانية، مما أسفر عن عمليات اختطاف وإلحاق أذى (24 في المائة)، واقتحام مبان مخصــصــة للعمل الإنســاني (15 في المائة)، ونهب نفائس، وتقييدا لتحركات يؤثر على المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة (10 في المائة)، وعمليات سرقة (9 في المائة)، وحرقٍ لسيارات الإغاثة الإنسانية (3 في المائة)، وتهديدات وعمليات قتل لعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية (2 في المائة لكل منهما).

39 – ووقعت غالبية الانتهاكات في عام 2018 (170)، يليه عام 2019 (129)، في حين تم التحقق من 68 حادثة في الفترة الواقعة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2017، و 58 في الربع الأول من عام 2020. فعلى سبيل المثال، وفي أوائل عام 2020، اختطفت عناصر مسلحة مجهولة الهوية خمسة من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ثم أُخلي سبيلهم بعد ذلك سالمين.

40 – وقُيِّدت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مؤقتا في بعض المناطق الوسطى والشمالية بسبب هجمات تشنها جماعات مسلحة وبسبب عمليات عسكرية واشتباكات قبلية. ولا تزال معوقات الوصول تلك تشكل تحديا أمام إيصال المساعدة الإنسانية إلى آلاف الأطفال المحرومين من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتطعيم وتوزيع الأغذية. وإضافة إلى ذلك، اضطرت بعض المنظمات غير الحكومية إلى وقف أنشطتها الإنسانية مؤقتا، مما نجم عنه الحيلولة دون إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأطفال. فعلى سبيل المثال، أوقفت خمس منظمات غير حكومية دولية مؤقتا أنشطتها الإنسانية في منطقة ميناكا، في الفترة الواقعة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وشباط/فبراير 2020، بسبب تزايد الإجرام والسرقة في مدينة ميناكا.

41 – ورغم تلك المعوقات، تمكنت جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني من مواصلة تقديم المعونة إلى الفئة السكانية الضعيفة من خلال الحوار مع المجتمعات المحلية، ومع أطراف النزاع، وكذلك عن طريق تكييف عملياتها عند الاقتضاء.

خامسا – التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

ألف – الإصلاح التشريعي ومكافحة الإفلات من العقاب

42 – تواصلت جهود الدعوة التي تبذلها فرقة العمل القُطرية، وكذلك الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، خلال زيارات كل منها إلى مالي في عام 2019، من أجل تنقيح واعتماد مشروع القانون الوطني المتعلق بحماية الطفل. ويتضمن مشروع القانون أحكاما معينة بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وهو يجرّم تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما، من جانب القوات والجماعات المسلحة، وذلك يعتبر جريمة حرب. وتهدف الدعوة إلى ضمان تنقيح القانون ليشمل تجريم تجنيد واستخدام جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما، وذلك وفقا للمعايير الدولية. وحتى تاريخه، لم تتخذ الحكومة أي خطوة نحو تنقيح التشريع واعتماده.

43 – وقدمت فرقة العمل القُطرية الخبرة التقنية من أجل المصادقة على مشروع قانون ينص على وقف العمل بمهلة 30 يوما المحددة لتسجيل المواليد. والغرض من التشريع، الذي ينطبق على الأطفال المولودين في مناطق متضررة من النزاع، بما في ذلك مواقع النازحين داخليا ومخيمات اللاجئين في مالي وفي البلدان المجاورة التي تستضيف لاجئين ماليين، هو استعادة الحق الأساسي للطفل في الهوية والتسجيل عند الولادة عن طريق إلغاء المهلة القانونية التي مدتها 30 يوما لتسجيل الأطفال.

44 – وواصلت فرقة العمل القُطرية، في إطار جهودها الرامية إلى إشراك الأطفال في عملية العدالة الانتقالية والسماح لهم بدور حاسم في العمليات التي تسعى إلى الحقيقة والعدالة والمصالحة في مالي، تقديمَ الدعم للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي أنشئت في عام 2015، في تعزيز مشاركة الأطفال في عملية المصالحة. ومنذ عام 2018، قدّم خبير عيّنته فرقة العمل القُطرية الدعم للجنة من أجل دمج حقوق الطفل في عملها وفي الدورات التدريبية، مما أدى إلى وضع إجراءات معيّنة، منها قائمة مرجعية لإجراء مقابلات

مع الأطفال. وقُدمت دورات تدريبية وإرشادية لأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة المصالحة وممثليها بشأن إدماج حماية الطفل ومشاركة المراهقين. وفي شباط/فبراير 2020، نظمت اللجنة تدريبا على أساليب إجراء مقابلات بطريقة ملائمة للأطفال، وعلى نُهج تقييم الضعف البدني والنفسي للأطفال الضحايا، وذلك لصالح الأفراد المسؤولين عن أخذ الإفادات (26) ووحدة التحقيق (9).

45 - ولم يُحرَز سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب من حيث التحقيق مع المشتبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وملاحقتهم قضائيا وإصدار إدانات بحقهم. ولا يزال الأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي يواجهون صعوبات في اللجوء إلى القضاء لأسباب منها عدم وجود محاكم في مناطق معينة، ونقص عدد موظفي الجهاز القضائي وضعف تدريب العاملين فيه، ونقص الخدمات الطبية، والمخاوف من الانتقام والوصم، وعدم توفير الحماية للضحايا والشهود، وإجبارهم على تسويات ودية.

46 - وعلى نحو ما ورد في التقرير السابق، وبالنيابة عن نساء وفتيات تعرضن للعنف الجنسي تتراوح أعمارهن بين 9 أعوام و 55 عاما، رفعت منظمات غير حكومية مالية، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2014، إلى المحاكم المالية، مئات الشكاوى المتعلقة بعنف جنسي من أزمة 2012-2013، والتي نُسبت إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجماعة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. ولم يُحرَز سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بالمقاضاة في تلك القضايا، حيث لم يشارك سوى عدد محدود من الضحايا في جلسات الاستماع التي عقدتها السلطات القضائية وسلطات التحقيق. وأدى تنفيذ أمر المحكمة العليا، الصادر في شباط/فبراير 2015، الذي رد الاختصاص القضائي على الجرائم المرتكبة أثناء الأزمة إلى المحاكم في شمال مالي، إلى إعاقة الإجراءات المتعلقة بتلك القضايا إلى حد كبير، وهي قضايا رُفعت باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

47 - وفي عام2017، حُوّلت شكويان على الأقل تتعلقان بحالتي عنف جنسي ضد بالغين إلى الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي أنشئت في عام 2013. وتمارس الوحدة القضائية المتخصصة الولاية القضائية الحصرية للتحقيق في جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة الخطيرة، مثل الاتجار بالأشخاص. ويمكن تحويل قضايا العنف الجنسي التي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية، والمعروضة حاليا على محاكم أخرى في باماكو وغاو، إلى الوحدة التي تم توسيع نطاق ولايتها الحصرية في عام 2019 لتشمل تلك القضايا والتحقيق فيها.

باء - خطط العمل والحوار مع أطراف النزاع

48 - واصلت فرقة العمل القُطرية عملها مع أطراف النزاع لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإنهائها. وخلال عام 2018، وفي إطار تنفيذ خطة عمل تنسيقية الحركات الأزوادية لعام 2017، صدّقت التنسيقية على جدول زمني للأنشطة ذات الأولوية، ووضعت اللمسات الأخيرة على تفعيل آلية تنسيق مشتركة بين الأمم المتحدة وتنسيقية الحركات الأزوادية والحكومة، بما في ذلك لجنة فرعية أساسية في باماكو وخمس لجان فرعية إقليمية. وعُقدت اجتماعات استراتيجية وعدة حلقات عمل في غاو وميناكا وتمبكتو وكيدال بين فرقة العمل القُطرية و 282 عضوا من أعضاء التنسيقية من أجل تعزيز وتسريع تنفيذ خطة العمل. ويسّرت حلقات العمل وضع استراتيجيات تنفيذ إقليمية مشتركة، مراعية للخصوصيات المحلية، وحشدت الدعم من مسؤولين حكوميين ومن المجتمع المدني من أجل اتخاذ إجراءات منسقة. واعتُمدت، في أيلول/سبتمبر 2019، خطة أنشطة سنوية.

49 - واستمر الحوار بين ائتلاف الجماعات المسلحة وفرقة العمل القُطرية. وعُقدت ثلاث حلقات عمل وعدة اجتماعات في غاو وميناكا وتمبكتو وكيدال وموبتي، بمشاركة 107 من القيادات السياسية والعسكرية لائتلاف الجماعات المسلحة. وكرر الائتلاف تأكيد التزامه للممثلة الخاصة والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح باعتماد خطة عمل لمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أُعد مشروع خطة عمل، وهو في انتظار التوقيع عليه. وهذا التأخير قد يجد تفسيرا له في الانقسام داخل الائتلاف.

50 - وكررت حركة إنقاذ أزواد تأكيد تعهدها بوضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها، وأعربت عن استعدادها لوضع خطة عمل حتى وإن لم يكن اسم الجماعة وارداً في مرفقي تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525).

51 - وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وتشرين الأول/أكتوبر 2019، قامت فرقة العمل القُطرية، بالتعاون مع السلطات الوطنية، بعملية البحث في صفوف المقاتلين خلال العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج، في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وموبتي، من أجل العثور على أي أطفال مرتبطين بجماعات مسلحة وضمان تسريحهم على الفور. ولم يُسرّح أي طفل. وقدّم عدد قليل من الأفراد الذين تفترض جهات فاعلة معنية بحماية الطفل أنهم أطفال، شهاداتِ ميلاد أو بطاقات هوية مستصدَرة قبل بضعة أيام من تسجيل المقاتلين، تُظهر أنهم بلغوا سن الرشد المفترض. وشُكِّك في صحة الوثائق، فأُحيلت المسألة إلى مسؤولين حكوميين كبار وقادة للجماعات المسلحة. وأثناء ذلك، اضطُلع بأنشطة توعوية لفائدة 878 1 مقاتلا، من بينهم 17 امرأة، بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة التي تُرتكب ضد الأطفال.

52 - وواصلت فرقة العمل القُطرية جهودها الدعوية المطّردة لإطلاق سراح الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة والمحتجزين لدى قوات الدفاع والأمن المالية، أو المعتقلين في مراكز احتجاز حكومية بأمر من الادعاء العام. ودعت فرقة العمل إلى تنفيذ البروتوكول المتعلق بإطلاق سراح وتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، الذي وقعته الأمم المتحدة وحكومة مالي عام 2013، والذي ينص على ضرورة نقل الأطفال فورا إلى جهات فاعلة معنية بحماية الطفل، وإعطاء الأولوية لبدائل الاحتجاز. ودرّبت فرقة العمل قضاة وغيرهم من العاملين في السلك القضائي على حماية الأطفال الذين يتعرضون للتوقيف أو الاعتقال والاحتجاز بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة.

53 - وواصلت الممثلة الخاصة وفرقة العمل القُطرية جهود الدعوة مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لضمان أن تبقى حماية الأطفال أولوية لدى التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها، وأن يُنقل الأطفال المرتبطون بجماعات مسلحة والذين يقعون في الأسر أثناء العمليات إلى الجهات المعنية بحماية الطفل، على النحو الذي يقتضيه إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الذي تعمل القوة بموجبه. وأُدمجت مبادئ حماية الطفل في وثائق عمل القوة، وضُمِّنت وحداتٌ دراسية بشأن حماية الأطفال في الدورات التدريبية التي تخضع لها القوات. وعُينت أيضا جهات تنسيق معنية بحماية الأطفال داخل القوة، كما عُيِّن مستشار في مجال حماية الطفل.

54 - وعقب إقرار الحكومة لإعلان المدارس الآمنة في 1 شباط/فبراير 2018، أُنشئت لجنة رصد للتنفيذ مؤلفة من الحكومة وأعضاء فرقة العمل القُطرية. ووضعت اللجنة خطة أنشطة سنوية وعقدت عدة اجتماعات، منها حلقة عمل مجتمعية في موبتي في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، حول الأمن في المدارس وإعادة فتح المدارس في المناطق الوسطى. وحددت اللجنة الأنشطة ذات الأولوية، بما في ذلك عملية حصر مستمرة للمدارس المغلقة بسبب التهديدات المباشرة أو انعدام الأمن.

55 - وزارت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مالي، في تموز/يوليه 2019، وتواصلت مع الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة، والتقت أطفالا متضررين من النزاع، وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني. ودعت إلى تلافي الثغرات في الإطار التشريعي، كما دعت إلى تمديد التسجيل المجاني للمواليد إلى ما بعد المدة المحددة الحالية والبالغة ثلاثين يوما. وعرضت الدعم لتعزيز الدورات التدريبية في مجال حماية الأطفال لصالح قوات الدفاع والأمن المالية، ودعت جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للبروتوكول المتعلق بإطلاق سراح وتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة. وحثت أيضا قادة الجماعات المسلحة على الإفراج عن جميع الأطفال المجندين في صفوفها وإنهاء الانتهاكات الجسيمة. ودعت تنسيقيةَ الحركات الأزوادية إلى التنفيذ الكامل لخطة عملها لعام 2017، كما دعت ائتلاف الجماعات المسلحة إلى اعتماد خطة عمل. وفي موبتي، شجعت قبيلتي الفولاني والدوغون على المساعدة في منع حدوث انتهاكات من خلال تعزيز آليات مجتمعية بدعم من الأمم المتحدة. ودعت أيضا إلى تنفيذ برامج إعادة الإدماج في جميع أنحاء البلد. وخلال زيارتها، أُنشئ فريق للأصدقاء معني بالأطفال والنزاع المسلح. ويركز الفريق، الذي تشترك في رئاسته بلجيكا والنيجر، على التوعية وعلى السعي لدى الجهات المعنية الصاحبة المصلحة لاتخاذ إجراءات داخل البلد بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

56 - وقام الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بزيارة إلى مالي في كانون الأول/ديسمبر 2019، وتعاون مع الحكومة بشأن الفرص المتاحة للنهوض بخطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. والتقى أعضاء الفريق العامل، من جملة الجهات التي التقوها، ممثلي تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة، وحثوهم على اتخاذ إجراءات فورية لتحسين حماية الأطفال، بوسائل منها القيام باعتماد خطة عمل، بالنسبة لائتلاف الجماعات المسلحة، والتعجيل بتنفيذ خطط العمل الرامية إلى منع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

جيم - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

57 - عملت وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، في تآزر وثيق مع فرقة العمل القُطرية وجهات شريكة أخرى، على تعزيز الآليات المجتمعية التي تركز على منع الانتهاكات الجسيمة، وتحديد الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة، وتوفير الرعاية لهم، وكذلك الأطفال المعرضين لخطر العنف، بما في ذلك التجنيد أو إعادة التجنيد.

58 - ودعمت فرقة العمل القُطرية إنشاء وتفعيل مركزين جديدين للعبور والتوجيه للأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة، في كيدال وموبتي، وواصلت دعم المركزين اللذين أنشئا بالفعل في باماكو وغاو. وفي الفترة بين تموز/يوليه 2017 وآذار/مارس 2020، زُوِّد 593 طفلا (49 فتاة، و 544 فتى) بخدمات الرعاية والمساعدة النفسية - الاجتماعية أثناء تواجدهم في مراكز العبور. ومن بين هؤلاء المستفيدين، تلقى 114 طفلا رعاية شاملة في الفصل الدراسي الثاني من عام 2017، و 75 طفلا في عام 2018، و 249 طفلا في عام 2019، و 155 طفلا في عام 2020. واستفاد ما مجموعه 382 طفلا من الدعم المتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والأنشطة المدرة للدخل، مما سمح لهم بالعودة إلى حياتهم الطبيعية. ولم يتسنّ إيتاء خدمات إعادة الإدماج للأطفال المتبقين البالغ عددهم 211 طفلا، بسبب تعذّر الوصول إلى المناطق التي جُمع فيها شملهم بأسرهم.

59 – وأدى انعدام الأمن في بعض المناطق المتضـــررة من النزاع، مثل منطقتي كيدال وميناكا وبعض البلدات في مناطق غاو وموبتي وسيغو، إلى صعوبة توفير إعادة إدماج دائمة، ورصد النوعية لخدمات إعادة الإدماج المقدمة للأطفال. ومن التحديات الأخرى عدم قدرة بعض الأطفال على العودة إلى مجتمعاتهم بسبب استمرار العنف والطابع البدوي لأسرهم، ولا سيما بخصوص القادمين من مناطق حدودية مشتركة في النيجر وموريتانيا. ودأبت فرقة العمل القُطرية على استكشاف سبل بديلة مثل نظم الرعاية الأسرية لاستضافة ودعم الأطفال الذين لم يتسن العثور على أسرهم.

60 – وتلقى نحو 372 فتاة من ضـــحايا العنف الجنســـي مســـاعدة متعددة القطاعات من خلال جهات شـريكة لليونيسـف في منطقتي موبتي وغاو. وبالتنسـيق مع السـلطات المالية، أنشـأت الأمم المتحدة أربعة مراكز متكاملة للخدمات من أجل دعم الخدمات المتعددة القطاعات لضـحايا العنف الجنسـاني والجنسـي في باماكو وغاو وموبتي.

دال – التوعية بحماية الطفل وتعميم مراعاتها

61 – نظمت فرقة العمل القُطرية دورات تدريبية واضـــطلعت بمبادرات في مجال التوعية من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها. ودُرِّب نحو 337 ضـابطا من ضـباط قوات الدفاع والأمن المالية في باماكو وغاو وميناكا وموبتي على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك التدريب على أدوار القوات المسـلحة الوطنية في حماية الأطفال. ونُظمت أيضـــا دورات تدريبية لصـــالح 82 ممثلا عن السـلك القضـائي والشرطة والدرك في باماكو وغاو، مع التركيز بوجه خاص على حماية الأطفال المحتجزين بدعوى ارتباطهم بجماعات مســلحة، ونقلهم. وعلاوة على ذلك، قامت فرقة العمل القُطرية بتدريب 30 ضـــابطا من ضــباط الرتب الكبرى في القوة المشـتركة التابعة للمجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل في مجال الصـكوك القانونية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المســـلحة، وكذلك على دور القوة في كفالة حماية الأطفال الذين يُعثَر عليهم أثناء العمليات العسكرية.

62 – وعُقدت اجتماعات منتظمة بين قوات بارخان وفرقة العمل القُطرية والمديرية الوطنية للنهوض بالطفل والأسـرة، بشـأن حماية الأطفال أثناء العمليات العسـكرية، ولضـمان الإسـراع بتسـليم الأطفال الذين أسرتهم قوات بارخان أثناء عملياتها إلى جهات فاعلة معنية بحماية الطفل.

63 – ونفذت فرقة العمل القُطرية حملة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضـــررين من النزاعات" على الصـــعيد العالمي، التي أطلقتها ممثلتي الخاصـــة في نيويورك، في نيســـان/أبريل 2019، وفي تموز/يوليه 2019، في باماكو، وذلك بالتعاون مع الســلطات المالية في مناطق كيدال وموبتي وميناكا. وضـــمّت أنشـطةُ التوعية السلطاتِ الإقليمية وممثلي الجماعات المسلحة والمجتمع المدني والزعامات التقليدية والدينية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، من أجل حفز الاهتمام والجهود داخل البلدان لوضـــع حد للانتهاكات الجســـيمة الســـتة، وكذلك لمنع الانتهاكات في المســـتقبل. وفي آب/أغســـطس 2019، أطلقت اليونيسف مبادرة "أطفال تحت القصـف"، بهدف نشـر التوعية في أوسـاط الجهات الشـريكة الدولية والوطنية بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في مالي.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

64 - يساورني بالغ القلق إزاء الزيادة الحادة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال التي تم التحقق منها في مالي، ولا سيما تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وأحث جميع أطراف النزاع في مالي على الوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة، وإطلاق سراح جميع الأطفال المجندين في صفوفها، والامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

65 - وأشعر بالجزع إزاء ارتفاع عدد الإصابات بين الأطفال وعدد النزاعات القبلية التي تلحق خسائر فادحة بالأطفال. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن استهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من أثر عملياتها على المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

66 - ويساورني القلق إزاء وقوع حالات جديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة المالية. وأحث الحكومة على العمل مع الأمم المتحدة لاستعراض الادعاءات بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قواتها المسلحة، وعلى تعزيز إجراءات فعالة لتقدير السن في إطار الإصلاح الجاري لقطاع الأمن. وأشجع على مأسسة دورات التدريب في مجال حماية الطفل في قوات الدفاع والأمن المالية.

67 - وأرحب بالتقدم المحرز في عملية العدالة الانتقالية وتعزيز مشاركة الأطفال فيها. بيد أنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وأحث السلطات على الإسراع في محاسبة الجناة. وأشجع كذلك الحكومة على الانتهاء من تنقيح مشروع قانون حماية الطفل الذي يجرِّم تجنيد الأطفال واستخدامهم، بمن فيهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة، وعلى اعتماد مشروع القانون الذي ينص على وقف العمل بمهلة 30 يوما المحددة لتسجيل المواليد.

68 - ويجب أن تراعى الأحكام المتعلقة بحماية الطفل بالكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وأدعو كذلك حكومة مالي إلى ضمان أن تكون جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاحات المتعلقة بالعدالة وبقطاع الأمن، مراعية للاحتياجات الخاصة بالفتيان والفتيات، بما في ذلك من خلال وضع عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تراعي المنظور الجنساني.

69 - ويجب إنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال. وأدعو الحكومة إلى أن تكفل للضحايا الحصول على الخدمات والمساعدات المطلوبة وعلى إمكانية اللجوء إلى القضاء، إضافة إلى إيلاء الأولوية للمساءلة.

70 - وما زال ارتفاع عدد حوادث الهجمات، والتهديدات بشن هجمات، على المدارس وعلى من لهم صلة بها من الأفراد المشمولين بالحماية، يشكّل مصدر قلق شديد. ويجب أن تمنع الجماعات المسلحة مثل هذه الهجمات وأن توقفها، فضلا عن منع ووقف الاستخدام العسكري لتلك المرافق.

71 - ويساورني القلق إزاء تزايد عدد حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وأحث جميع الأطراف على كفالة الوصول الآمن والحر للجهات الفاعلة الإنسانية إلى الأطفال المحتاجين.

72 - وأرحب بقيام السلطات المالية بإطلاق سراح 79 طفلا من الاحتجاز، وأدعو السلطات إلى التنفيذ الكامل للبروتوكول المتعلق بإطلاق سراح وتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، وإلى العمل مع الأمم المتحدة على استعراض حالات الأطفال الذين لم يتسن تحديد أعمارهم، والذين ظلوا محتجزين بدعوى الارتباط بجماعات مسلحة. كما أدعو السلطات الوطنية والقوات الدولية إلى معاملة أولئك الأطفال على أنهم ضحايا في المقام الأول، وأشجع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على التنفيذ الكامل للجوانب المتعلقة بحماية الطفل والواردة في إطار الامتثال الخاص بها.

73 - وأثني على التعاون المستمر بين تنسيقية الحركات الأزوادية والأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ التنسيقية لخطة عملها. وأشجع تنسيقية الحركات الأزوادية على تنفيذ الخطة بسرعة، وعلى تيسير وصول الأمم المتحدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها، بغرض تقديم المساعدة للأطفال، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، والتحقق من المزاعم.

74 - وأرحب بالخطوات التي اتخذها – ائتلاف الجماعات المسلحة لاعتماد خطة عمل بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدعو قيادة الائتلاف إلى ترجمة التزاماتها إلى أفعال من خلال الإسراع بالتوقيع على خطة العمل وتنفيذها تنفيذا كاملا.

75 - وأحث الجهات المانحة، إلى جانب حكومة مالي، على زيادة التمويل الذي تقدمه لإعادة الدمج الاجتماعي – الاقتصادي المستدام والملائم في الوقت المناسب للأطفال من أجل كفالة حصول كل طفل من الأطفال المتضررين من النزاع المسلح على الدعم المناسب.
